

جزء المذكور مرتباً على الطلب وتباعدت عن كس فان توكس ان الكركم قد يكون  
 ان يكون الكركم لا يترك لطلب الكركم فانها المذكور مرتباً على الكركم كما طلب  
 لا على طلب كرامه فالتبعية في الكلام انتهى بين الاكابر وعوضه ان العلة  
 الصائبة بوجوبها معلولة للعلل الفاعلية والركابيات ما بينهما على لعلية العلة  
 الفاعلية لانه في العلة الفاعلية بوجوبها معلولة لعلولها وان كانت بما وشرها على  
 ل فان الكلام في سببية الطلب لا يوجب صانع الطلب على لاني سببية الطلب  
 لا يوجب صانع الطلب في قوله ولانها فانها الفاعلية تقدم في الذم على  
 المعلول وبنها في قوله خارج عنه بوجوبها فانها وان قدر كلامه بكذا معلولة  
 الفاعلية للمعلول فيكون على المعلول لانه كان تعسفاً ظاهراً وبانها لانه  
 كلام لا يقدح في صانع الحكم عليه وانما على الكلام الجزئي افادة المطالبة به  
 الوطى القوي وذكره في البيع والمفصل من هذه الاشياء مقتضى معنى الطلب والطلب  
 يكون اللعول فقد تمت في المعنى انما سبب سببها فاذا سبب علم انما سبب  
 وهذا معنى الشرط والجزء المذكور في قوله انما سبب سببها فانها في نظرنا  
 المعنى المذكور ومنه انما سبب سببها فانها في نظرنا انما سبب سببها فانها في نظرنا

فان لا يكون اللعول فاصحاً عند الاكابر عشياً فكان الشرط في اول الكلام  
 الاول وجعل قوله خلاف الجزاء اشارة الى الوجه الثاني وهو انما سبب سببها  
 واصل والمراد منه الوجه الثاني لا الاول لفساده وارا ان قوله الطلب يكون الاصل  
 ان لا يكون اللعول في المطلب لان المطلب نفسه وارا ان قوله والاكابر عشياً لانه  
 عشياً في العلة لان اكثر الاشياء لا يطلب لذاتها او لغيره من غير ذلك  
 الغير على حصوله الاظهر في قوله ذلك لغيره على لانه واسبباً عنه في الخارج  
 كما ذكر في الوجه الاول فان هذا المعنى اهل على ترتيب الجزاء على المطالبة كما ذكر في قوله  
 التوقف فلان الشرط لا يتم بكونه علة تامه حصول الجزاء في قوله التوقف  
 بجزء عليه وان كان متوقفاً على شيء آخر فانه ان ترتب مع حصوله قوله المذكور في  
 الكتب المعبره في الاصول لانه في قوله في السببية قد استدل على ترتيب العلة  
 على الاول وانما سبب سببها في الشرط الذي هو جزء من العلة التامة فينتج انما  
 قوله والجزء المذكور في قوله مرتباً على كس مرتباً على كس فانها في نظرنا  
 الاصل يحصل بوجوبها حصولها لانه يتوقف عليه وينعدم بالعدم دون الزمير حصوله  
 حصوله كما هو مقتضى الشرط اصطلاحاً واقتضاه في الوجود متوقفاً على العلة

يحل

العبر على العلة  
 استواءه